٣ ـ حسين المعلم:

أ ـ قال عنه في التقريب: ١٧٥/١ ـ ١٧٦ (ثقة ربما وهم).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة).
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: (وثقه ابن معين وأبو حاتم).

٤ ـ عمرو بن شعيب:

أ ـ قال عنه في التقريب: ٧٢/٢ (صدوق).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: ٣٣٢/٢: قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة.
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ٢٩٠: قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

٥ ـ شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ ـ قال عنه في التقريب: ٣٥٣/١ (صدوق).
ب ـ وقال عنه في الكاشف: ١٣/٢ ـ ١٤ (صدوق).
جـ ـ وقال عنه في الخلاصة: ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان).

٦ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة تبين لنا:

أ ـ أن الثلاثة الأول وهم: (اسماعيل بن مسعود) و (خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم. ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب ـ وان السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

جـ ـ وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن مَن لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة.
والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د ـ وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح. لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى ان لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو. رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو: اتصال الاسناد، فنقول:

١ ـ أما النسائي فقال: « أخبرنا » إسماعيل بن مسعود

٢ ـ وأما إسماعيل بن مسعود فقال: « حدثنا » خالد بن الحارث

٣ ـ وأما خالد بن الحارث فقال: « حدثنا » حسين المعلم

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

٤ ـ وأما حسين المعلم فقال: عن عمرو بن شُعيب.

و (عنعنته) هذه محمولة على الاتصال. لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بـ عمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

٥ ـ وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه. فالاسناد لا زال متصلاً.

٦ ـ وأما شعيب بن محمد بن عبد الله، فقال «عن» عبد الله بن عمرو، وهنا الاشكال، لأن شعيباً. وُصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[1]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جَنْبِ ما رووا.

لذلك فاننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنة على السماع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالاسناد متصل إن شاء الله

(١) في رسالة له في المدلسين، اسمها: تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس [نشرت هذا الكتاب دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٨٤ م] «الناشر».

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها

وقد ذكر علماء المصطلح ان العلة تطرُّق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1]. كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه[2].

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته قال الخطيب البغدادي: « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمعَ بين طرقه، ويُنْظَرَ في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط[3]

وهذا كما ترى أمر صعب جداً. لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف، أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً.

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

(١) انظر علوم الحديث ـ معرفة الحديث المعلل ص: ٨١

(٢) المصدر السابق ص: ٨٢

(٣) المصدر السابق ص: ٨٢

١ ـ إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي عدول ضابطون، يعني ان رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما «عمرو بن شعيب وأبوه شعيب» ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح

٢ ـ إن سند الحديث متصل، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو.

٣ ـ لم يظهر لي ـ في حدود اطلاعي ـ شذوذ او علة في سند هذا الحديث او متنه.

مما تقدم أقول إن الحديث «صحيح» لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.

هذا وقد روى الحديث ـ غير النسائي ـ الإمام احمد في مسنده[1] وأبو داود في سننه[2]، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الدهبي: «الحسن أيضاً على مراتب، فأعلى مراتبه: بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح»[3].

استحسان اكتفاء الباحث في الاسناد بقوله:

«صحيح الاسناد» أو «حسن الاسناد» أو «ضعيف الاسناد»

مرّ بنا ان كشف العلة والشذوذ في الحديث نفياً او إثباتاً امر صعب جداً، لا يقوى عليه كل باحث او مشتغل بالحديث، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد ان يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: «صحيح الإسناد» أو «حسن

(١) المسند: ٢٠٧/٢.

(٢) سنن أبي داود ـ كتاب البيوع ـ ٢٩٢/٣ ـ ح ٣٥٤٧.

(٣) تدريب الراوي: ١٦٠/١

الإسناد» أو «ضعيف الإسناد» ولا يتعجل فيقول «صحيح» أو «حسن» أو «ضعيف» لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث «صحيح» أو «حسن» ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: «ضعيف» ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث «صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد».

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، منهم الحاكم أبو الله، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» وغيرهما، والظاهر ان الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه «صحيح» أو «حسن».

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث «إنه صحيح الإسناد او حسن الإسناد» دون قوله «صحيح او حسن» قال ابن الصلاح:

«قولهم «هذا حديث صحيح الاسناد او حسن الاسناد» دون قولهم «هذا حديث صحيح أو حديث حسن» لأنه قد يقال: «هذا حديث صحيح الاسناد» ولا يصح، لكونه شاذاً او معلّلاً، غير ان المصنّف المُعْتَمَد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[1]

(١) علوم الحديث: ص ٣٥

مثال آخر ليس في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة. هذا المثال من سنن الدارقطني وهو:

قال الدارقطني: «نا [1] عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي روّاد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المُوَلّدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي، فضلوا» [2]

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة /٣٠٦ هـ/ وتوفي سنة /٣٨٥ هـ/ إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة. فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادي، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعلم ان للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها. وهو «تاريخ بغداد» فنتناوله، ونراجع فيه في حرف «العين» فيمن اسمه «عبد الله» لنرى «عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال» فنجده في: ١٢٠/١٠.

١ ـ **عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال**: قال الخطيب «أبو محمد المقرىء المعروف بابن الجمال».

(١) «نا» هذا مختصر من كلمة «حدثنا» وهو اصطلاح مشى عليه اكثر نساخ الحديث للاختصار.

(٢) سنن الدارقطني ـ باب النوادر والأحاديث المتفرقة ـ ١٤٦/٤

وقال الخطيب: «أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات» ثم روى انه مات سنة (٣٢٣ هـ)

٢ ـ **هاشم بن الجنيد أبو صالح**: لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان فعسى ان نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

٣ ـ **عبد المجيد بن أبي روّاد**: قال عنه الذهبي في الميزان: صدوق مرجى كأبيه [1] وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود ثقة داعية إلى الإرجاء. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يحتج به ويعتبر به. مات سنة (٢٠٦ هـ).

٤ ـ **مروان بن سالم الجزري**: قال عنه الذهبي في الميزان: قال أحمد وغيره: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابو عروبة الحراني: يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها [2].

٥ ـ **الكلبي (محمد بن السائب)**: أبو النضر الكوفي النسّابة المفسِّر، قال عنه الذهبي في الميزان: عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجورجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة متروك [3].

وقد لخص امره ابن حجر في «التقريب» فقال: «متهم بالكذب، ورُمي بالرفض» [4].

٦ ـ **أبو صالح (باذام) مولى أم هانيء: تابعي**: قال عنه الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري، وقال النسائي: باذام ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس به

(١) ميزان الاعتدال: ٦٤٨/٢

(٢) المصدر السابق: ٩٠/٤

(٣) المصدر السابق: ٥٥٩/٢

(٤) تقريب التهذيب: ١٦٣/٢

بأس[٤] وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٥٣٨/٤.

وقد لخص الحافظ في التقريب القول فيه فقال: « ضعيف مدلس »[١].

٧ ـ **أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدوسي**: صحابي مشهور.

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده. وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث مُتَّهَم بالوضع، وأما الخامس فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس.

مما تقدم يتبين ان إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناده متروكين، ومن اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ انواع الضعيف.

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب العلل » وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب، وكتاب « العلل » للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد

وقد ينهج بعض المؤلفين في « العلل » نهجاً آخر، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع، لأنه لم يلْقهُ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « العلل ومعرفة الرجال » فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث

(١) ميزان الاعتدال: ٢٩٦/١

(٢) تقريب التهذيب: ١ ـ ٩٣

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟ والجواب عن ذلك ان العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات ـ والله أعلم ـ لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيراً ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأول، وهو أثبت وأوثق منه، والحقيقة أن المعلل أعم من الشاذ. فالشذوذ نوع من العلل كالاضطراب والقلب، والله أعلم.

وهذه اشهر المصنفات في العلل:

١ ـ علل الحديث لابن أبي حاتم.

٢ ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

٣ ـ العلل لابن المديني

٤ ـ العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

٥ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها

خلاصة المراحل في دراسة الاسناد

١ ـ اخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم.

٢ ـ ينتبه بشكل خاص ـ لكشف اتصال السند او انقطاعه ـ إلى ما يلي:

أ ـ مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب ـ تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

ج ـ أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم. مثل: « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع من فلان ».

٣ ـ يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

أ ـ ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة. سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط. وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب ـ تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد. وكيفية العمل بهذا التعارض.

جـ ـ قائل ألفاظ الجرح والتعديل وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د ـ المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة.

هـ ـ أقوال الأقران في بعضهم.

٤ ـ ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

٥ ـ استحسان الاكتفاء ـ في الحكم على الحديث ـ بقول الباحث: « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد ».

خاتمة

هذا ما يسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد. وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع، كما أسأله تعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم. وأن ينفع به طلبة العلم عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب.

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، وذلك بين المغرب والعشاء من يوم السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية. اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً

وكتب

محمود الطحان